الرأي العام في النظم التسلطية

التسلط هو نمط من أنماط ممارسة السلطة يصف الوضع الذي يستحوذ فيه فرد أو مجموعة من الأفراد على الحكم دون الخضوع لأي قاعدة أو قانون، ودون أي اعتبار لجانب المحكومين، وما يميز هذا النمط من العلاقات بين أداة الحكم والرعية هو **تدني درجة المشاركة السياسية، وتقييد الحرية الفردية**، ويتجسد التسلط في الممارسات القسرية للحكومات التي تختلف باختلاف أهدافها وأساليبها المختلفة التي تتباين باختلاف الأهداف والأساليب؛ ففي حين يحاول بعضها تغيير الواقع وفقا لجملة من المبادئ التي يقررها من بيدهم السلطة، فإن البعض الآخر يهتم أساساً بتركيز السلطة وممارستها بصورة قاسية.

فالتسلط أساسه رفض الحوار والنقاش الموضوعي، وعدم تقبل الرأي المعارض، وسيادة علاقات أساسها الرضوخ وتقبل الأوامر العلوية، والرغبة المتأصلة في ممارسة التسلط والسيطرة على من هم أدنى في المرتبة، فالفرد الذي هو ذاته موضوعاً للتسلط ما أن يصبح في موقع المسؤولية حتى يتحول وبشكل غير مبرر إلى مشروع لمتسلط صغير، ولن يتواني أبداً في استخدام كل ما أوتي من وسائل القهر والإكراه.

أما الاستبداد فيستخدم عادة كمرادف للتسلط، ولغةً يعني التفرد بالشيء والاستئثار به، **وهو غرور المرء برأيه وعدم تقبله للنصيحة أو الاستقلال المفرط بالرأي والحقوق المشتركة**، وهو تصرف فرد أو جمع في حقوق الجموع، **والمستبدَ هو ذلك الشخص الذي يتفرد برأيه دون غيره فيما ينبغي المشورة فيه**، ويتبع المستبد أهوائه الخاصة بدلاً من تحكيم مقتضيات المصلحة العامة، وبذلك يخلو حكم المستبد من أية ضوابط رقابة على الحكم ومحاسبته أو أن تكون هذه الأجهزة معطلة، **فنظام الاستبداد**

هو حكم أو نظام مستقل بالسلطة فيه فرد أو مجموعة أفراد دون الخضوع لقانون أو قاعدة ودون النظر لرأي المحكومين.

صفات النظام الشمولي التسلطي:

هنالك صفات أساسية تميز النظام الشمولي التسلطي ، اهمها:

حزب وحيد يراقب جهاز الدولة، يديره رئيس ذو كاريزما خاصة.

آيديولوجية دولة تحتوي على أبعاد خارج حدودية وأممية.

جهاز بوليسي يعمد للإرهاب.

إدارة مركزية للاقتصاد.

احتكار وسائل الاتصال الجماهيرية.

عناصر الشمولية:

عناصر الشمولية تأتي بعد التعريف الذي قدمه الفيلسوف وعالم الاجتماع الفرنسي "ريمون آرون" حيث يقول:

إنها كما يبدو لي ظاهرة كبقية الظواهر الاجتماعية، تقع تحت تعاريف عديدة، حسب الزاوية التي ينظر منها الملاحظ ، وعناصرها الأساسية خمسة وهي:

1- الظاهرة الشمولية تأتي في نظام يُمكن حزباً واحداً من احتكار النشاط السياسي بكامله.
2- يتسلح الحزب المحتكر بايديولوجية تقود فعالياته، ويمنحها سلطة مطلقة، وتصبح بالتالي الحقيقة الرسمية للدولة.
3- لنشر هذه الحقيقة الرسمية تحتكر الدولة وسائل القوة، ووسائل القمع، **وتضع تحت إدارتها وتوجيهها مجموعة وسائل الاتصالات، من صحافة وإذاعة وتلفيزيون، وغيرها من الوسائل.**
4- تخضع النشاطات الاقتصادية والمهنية للدولة، وتصبح جزءً منها، وبما أن الدولة غير قابلة للفصل عن إيديولوجيتها, فان غالبية النشاطات الاقتصادية والمهنية تطبع بالطابع الرسمي.
5- وعندها تصبح الدولة منظمة الأنشطة، ويصبح كل نشاط خاضع للإيديولوجية الرسمية.